

هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. هالم سليمة
جامعة ورقلة، الجزائر
halemsalima@gmail.com

د. يقاط حنان
جامعة الوادي، الجزائر
beggat-hanane@univ-eloued.dz

Bodies Supporting and promoting small and medium enterprises in Algeria

Dr. hanane beggat
El oued University, Algeria

Dr. salima halem
Ouargla University, Algeria

Received: September 2018

Accepted: September 218

Published: December 2018

ملخص:

ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات دول العالم، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، لهذا تسعى الحكومات إلى ترقية هذا القطاع من خلال توفير التمويل اللازم الذي من خلاله تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواجهة مشاكلها والعمل على استمرارية نشاطها، وتهدف هذه المداخلة إلى معرفة مدى نجاح سياسة الحكومة الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مجموعة من الهيئات التي تسعى إلى توفير الدعم لها والمساعدة في توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال. وعلى الرغم من وجود هذه الهيئات والأجهزة والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن هذا القطاع يبقى يعاني الكثير من المشاكل وبالتالي ضرورة إيجاد مجموعة من الحلول والبدائل الأخرى المتخصصة في دعم وتمويل هذه المؤسسات تعتمد على التقنيات البنكية الحديثة وتكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لاعتبارها أحد المحاور الكبرى في تنمية الاقتصاد الوطني، وتفعيل بعض الصيغ التمويلية التي تتناسب مع هذه المؤسسات والعمل على استحداث صيغ أخرى حديثة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هيئات الدعم.

رموز JEL: O11,J21,R11

Résumé:

L'intérêt pour les petites et moyennes entreprises a augmenté dans la plupart des économies du monde, En tenu Compte le rôle important qu'il joue dans la réalisation du développement économique, Les gouvernements cherchent donc à améliorer ce secteur avec le financement somptueux à travers lequel les PME peuvent faire défi contre leurs problèmes et soutenir leur activité, cette intervention a pour but d'éprouver le succès de la politique du gouvernement algérienne pour le soutien et le financement des petites et moyennes entreprises à travers l'organisation cherchent de fournir un soutien et une assistance à la fourniture des besoins financiers et de minimiser les problèmes rencontrés dans ce domaine. Malgré l'existence de ces organes gouvernementaux, agences et programmes de soutien aux petites et moyennes entreprises en Algérie, ce secteur reste en souffrance et d'où la nécessité de trouver des solutions et des autres possibilités spécialisées dans le soutien et le financement de ces entreprises basés sur les technologies bancaires modernes et d'adapter les politiques de financement en fonction les besoins des petites et moyennes entreprises, de manière à être considéré comme l'un des objets majeurs dans le développement de l'économie nationale, ainsi d'activer certaines types de financement qui correspondent à ces entreprises et travailler sur le développement d'autres énonces modernes.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, Développement économique et social, Organismes de soutien et de financement.

(JEL) Classification: O11,J21,R11

تمهيد:

ازداد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الوقت الحالي نظرا لما تتميز به من خصائص وقدرة على التأقلم مع مختلف الظروف وتمثل أهم ملامح العديد من اقتصاديات الدول، وذلك من خلال الاعتماد عليها في عملية دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد عملت الحكومة الجزائرية الى تطوير هذا القطاع وذلك من خلال إصدار العديد من الأنظمة التنظيمية والتشريعية لهذه المؤسسات في بادئ الأمر ثم التوجه نحو خلق برامج تمويلية وسياسات استثمارية تعمل على تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال هذه المداخله سيتم التعرف على الواقع التاريخي وتطور الأنظمة التشريعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الآليات والبرامج التي تم انشاؤها من طرف الحكومة والتي تسعى الى ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا. التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أعطت الحكومة أهمية كبيرة ومجالا واسعا لدعم نمو وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع عدة نصوص في الجانب التنظيمي والتشريعي خاصة على رأسها الأمر 18/01 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن نبين هذا التطور من خلال المراحل التالية:

1. المرحلة الأولى: 1962-1990

تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال بنمو بطيء في عددها، وذلك لانتهاج الدولة للمنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاعتماد على المؤسسات الكبيرة الحجم باعتبارها رمز التصنيع والتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى الهيكل الاقتصادي المختل الذي ورثته الجزائر بعد الاستقلال فقد كانت معظم المؤسسات ملك للمستوطنين الفرنسيين، وبعد هجرة الفرنسيين أصبحت أغلبية المؤسسات متوقفة عن العمل، فقامت الحكومة بإصدار قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات وذلك بموجب الأمر رقم 62-20 المؤرخ في 21 أوت 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة وغيرها من الأوامر، ومع تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبيرة على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتروكيمياوية، صناعة الطاقة والمحركات⁽¹⁾.

وفي سنة 1963 صدر قانون الاستثمار رقم 63-277 والمؤرخ في 26 جويلية 1963 والذي يتضمن في المادة الثالثة منه على حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب حسب إجراءات النظام العام، ولم يكن لهذا القانون الأثر الواضح على القانون الخاص ولم يعط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية اللازمة لتطويرها وتنميتها.

وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والموجه بالدرجة الأولى إلى الاستثمار الخاص دون استبعاد الاستثمارات الأجنبية، وتضمن هذا القانون مختلف التدابير المتعلقة بجذب المستثمرين، كما أنه يعمل على سد الثغرات التي ظهرت في قانون 1963، وقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الخاصة منها ملزمة على أن تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لبدء نشاطها، واعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الفترة قطاع انتهازي لا يستطيع خلق قيمة إضافية في الاقتصاد الوطني، وكانت موجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية الاقتصادية.⁽²⁾

وركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ عام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، في حين كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود وتلبية بعض احتياجات المؤسسات الكبيرة، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1966.⁽³⁾

وجاء القانون رقم 82-11 والمؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني معززا ومشجعا للقطاع الخاص الوطني ومكملا للقطاع العام الذي كان مسيطرا على نشاط الاقتصاد الوطني، وكذلك من أجل التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في إنشاء المؤسسات الاقتصادية، وأشارت المادة 11 من هذا القانون عن ميادين أنشطة القطاع الخاص الوطني التي يمكن أن تنمو فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي كانت منحصرة في الصناعة والصيانة والمقاولة من الباطن والصيد البحري والنقل البري للمسافرين والبضائع، البناء والأشغال العمومية والسياحة والفندقة.⁽⁴⁾

2. المرحلة الثانية: 1991-2000

مع مطلع التسعينات ظهرت مجموعة من الإصلاحات والقوانين التي أدت إلى خوصصة المؤسسات العمومية وتخفيف القطاع الخاص، وقد شهدت هذه الفترة تطور في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة منها في العديد من الأنشطة المترتبة باقتصاديات الانفتاح، وأهم القوانين والمراسيم التي تم إصدارها خلال هذه المرحلة والتي لها علاقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار وبموجب المادة 7 من هذا المرسوم التشريعي تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها للاستثمارات التي تنشأ في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية ومساعدة المستثمرين على استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، وذلك عبر شبك موحد الذي يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار. والتي تحولت بعد سنة 2001 إلى الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار في شكل شبك وحيد يضم كل الهيئات التي يحتاج إليها المستثمرون.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ 06 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي لإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- وفي سنة 1994 أصدر المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 9 صفر 1415 الموافق لـ 18 جويلية 1994 والذي تم من خلاله إنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والذي يهدف إلى ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وترقية التعامل الثانوي والتكامل وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التعاون الدولي في هذا المجال وترقية العقار الصناعي.
- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تعمل على تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296: المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996.

3. المرحلة الثالثة: 1991-2000

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:** وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بقيمة 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر ويهدف هذا البرنامج إلى ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل، كما يركز على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، بالإضافة إلى إيجاد الظروف المناسبة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وتشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات المحلية منها، وتم تخصيص مبلغ بقيمة 4 مليار دينار من قبل البرنامج للمؤسسات الاقتصادية، مبلغ 2 مليار دينار موجه لإعادة تأهيل المناطق الصناعية، ومبلغ 2 مليار دينار المتبقية موجهة لصندوق الترقية التنافسية الصناعية المسؤول عن تمويل برامج التأهيل بهدف تأهيل المؤسسات الاقتصادية منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **برنامج دعم النمو 2004-2009** والذي يعتبر انعكاس لسياسة اقتصادية مكتملة لمواصلة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط ووضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال إحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية،
- وقدردت الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج دعم النمو بـ 4,202 مليار دينار وهو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، وخصص منها مبلغ 4 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والتي تستهدف إنشاء 14 مشتلة، وإنشاء مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنجاز دور ومتاحف للصناعة التقليدية.
- **برنامج توطيد النمو 2010-2014:** تم الاعتماد على هذا البرنامج في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهذا ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001، من خلال استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرقات والسكنات، وإطلاق مشاريع جديدة، وقدر المبلغ المالي الإجمالي المخصص لبرنامج توطيد النمو بـ 21,214 مليار دينار أي حوالي 286 مليار دولار أمريكي، ويهدف البرنامج إلى استكمال جهود التنمية الشاملة عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال الحد من البطالة ودعم التنمية البشرية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية، وتم تخصيص حوالي 150 مليار دينار من خلال هذا البرنامج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية.

- أما فيما يخص الإجراءات القانونية التي ظهرت خلال هذه الفترة والتي لها علاقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تتمثل في:
- ظهور قانون تطوير الاستثمار من خلال إصدار الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمؤرخ في 01 جمادي الثاني 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 والذي يستبدل فكرة ترقية الاستثمار التي ارتكز عليها المرسوم التنفيذي 12-93 بفكرة تطوير الاستثمار، وذلك لأنه لم يحقق الأهداف التي وضعت من أجل تحقيقها في تعزيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وقد أضاف هذا القانون على العمل الاستثماري الطابع الإيجابي من خلال منحه الحرية التامة في النشاط، كما يكرس انسحاب الدولة في مجال الاستثمار الاقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج وتفرغ لدور المحفز بكل من أجهزة وضمانات.⁽⁶⁾
 - وبموجب هذا القانون تم إنشاء الهيئات التي تقوم بتسيير ملف الاستثمار والمتمثلة في:
 - **الجلس الوطني للاستثمار:** ويهدف إلى كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالاستثمار، وتتمثل مهامه الرئيسية في صياغة الاستراتيجيات والآليات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك ضمن الشروط المحددة في القانون.
 - **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** وهي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار التي أنشأت سنة 1993، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع المعنوي والاستقلال المالي، ومن مهامها العمل على ضمان متابعة وترقية الاستثمار ومرافقة المستثمرين في مشاريعهم وتسهيل الإجراءات الإدارية وإبراز المزايا والفرص المتاحة في الجزائر، وتعتبر هذه الوكالة من أهم الهيئات التي تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - **الشباك الموحد:** تم إنشاء هذا الشباك ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك للحد من المظاهر البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية، ويتم إنشاؤه على مستوى الولاية، ويعد هذا الشباك آلية جديدة لتعزيز الاستثمار بحيث يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية.
 - ثم جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 والمؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والذي يعد هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فمن خلال هذا القانون وضع أول تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما تحدد من خلال هذا القانون الإطار القانوني والتنظيمي التي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وترقيتها في الجزائر.
 - وحددت المادة 11 من هذا القانون تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:
 - إنعاش النمو الاقتصادي؛
 - إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
 - تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
 - ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاؤل والتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية لتشجيع الإبداع والتطوير؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- تحسين الأداء البنكي في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضرورين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، والذي يعمل على ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك، وذلك بهدف تسهيل حصولها على القروض البنكية، وتقسم البنوك مخاطر التمويل مع هذه المؤسسات من خلال الضمانات المالية الممنوحة من قبل الصندوق، كما يعمل هذا الأخير على مرافقة أصحاب هذه المؤسسات في عملية الإنشاء والتوسع في المشاريع وتحديد التجهيزات.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وهي هيئات عمومية تتكلف باستقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة لتخطي صعوبات الانطلاق.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-79 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 والذي يحدد الطبعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، حيث تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراكز التسهيل والتي تتكلف بتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مساعدة حاملي المشاريع على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-80 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 والذي يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، والذي يسعى إلى ترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات العمومية من جهة والجمعيات المهنية من جهة أخرى.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-188 والمؤرخ في 20 صفر 1424 الموافق لـ 22 أبريل 2003 والمتضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وعمله، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج ضمن التيار العالمي للمناولة.

- المرسوم التنفيذي 134-04 والمؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لـ 19 أفريل 2004 والمتضمن القانون الأساسي لإنشاء صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يهدف إلى دعم وإنشاء وتطوير هذه المؤسسات من خلال تسهيل الحصول على القروض البنكية، وتمثل مهمته الأساسية في ضمان مخاطر القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق.
- المرسوم التنفيذي رقم 165-05 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق لـ 03 ماي 2005 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، و تعتبر هذه الوكالة أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية:

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى الوطني والدولي وذلك من خلال:

1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار: حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج. وبذلك تعد هذه المؤسسات قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة من صغار المدخرين الذين هم على استعداد لاستثمار أموالهم في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى كون طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال يكون محدود، ومن ثم فمدخرات الأفراد القليلة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من تركها عاطلة وعرضة للإنفاق أو إيداعها في البنوك، وبالتالي فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المؤسسات يساعد أكثر في جذب صغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.⁽⁷⁾
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وذلك من خلال التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة من تضخم أو انكماش، فعند زيادة الطلب على السلع فإنها تعمل على زيادة حجم إنتاجها، والعكس في حالة الركود الاقتصادي، وهذا ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة.⁽⁸⁾
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية ودعم الصادرات وتقليص الواردات من خلال الزيادة في إنتاج السلع والخدمات وذلك بغية زيادة حجم صادراتها، أو إنتاج سلع تحل محل السلع المستوردة، فأغلب البلدان النامية يتميز ميزانها التجاري بالعجز المستمر ولعدة سنوات، وبالتالي لابد لهذه الدول من إنتاج السلع حتى تصبح قادرة على المنافسة مع الدول الأخرى، ويمكن للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة هذا العجز، فالمؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال لها القدرة على تلبية احتياجات السوق من المنتجات التقليدية التي تكون أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أكثر من 10 عمال فهي تساهم في زيادة حجم الصادرات عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية بشكل مباشر أو عن طريق إمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من المواد المصنعة أو نصف المصنعة والتي تستخدمها كمدخلات في العملية الإنتاجية بأسعار تنافسية في الأسواق الخارجية.⁽⁹⁾

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج المحلي فهي تعتبر أداة ذات فعالية في توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية بصفة أولية، الأمر الذي يؤدي بها إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تعمل على إنتاج بدائل للواردات من السلع لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة.⁽¹⁰⁾
- التعاقد من الباطن: لا تستطيع المؤسسات الكبيرة إنجاز كل ما يطلب منها في فترة محدودة مما يدفعها إلى التعاقد من الباطن مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل في مجال المقاولات لتنفيذ بعض المراحل الصغيرة وبشكل متوازي لسرعة الانجاز في أقل وقت ممكن وبتكلفة أقل، وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج أجزاء ومستلزمات إنتاج وسيطة يمكن تجميعها في المؤسسات الكبيرة الحجم من خلال التعاقد من الباطن حيث يوجد التعاون والتكامل بين كافة أحجام المؤسسات.⁽¹¹⁾
- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بتوزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، وهذا ما يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتأمينها، وتلبية احتياجات الأسواق المتواجدة في تلك الأماكن، كما تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنويع الهيكل الإنتاجي وذلك لأنها لا تعتمد على منتج واحد بل أنها منتشرة في مختلف أنواع الصناعات والخدمات المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فهي تصلح لكافة القطاعات الصناعية، وهذا ما يساعدها على مد المؤسسات الكبيرة بقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المكمل لها.⁽¹²⁾
- كما تتنافس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة في العديد من المجالات، وهي تظهر بعدة أشكال وذلك من خلال تحسين المنتج، نوع الخدمة، الأسعار... الخ، وتعتبر المنافسة من أحد العوامل الأساسية في تشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات.⁽¹³⁾

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية

- بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانب التنمية الاقتصادية فهي تشكل أيضا أهمية على مستوى التنمية الاجتماعية، ويظهر ذلك من خلال:
- المساهمة في التنمية المحلية: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التنمية المحلية والجهوية لأنه في الوقت الذي نشهد فيه التوطن الكبير للصناعات والأعمال في المدن الكبرى، نلاحظ التهميش والعزلة التي تعانيها مختلف المناطق الريفية والنائية، وللتخفيف من هذه

الفوارق الجهوية وتحقيق التوازن التنموي وفك العزلة عن هذه المناطق وجب على السلطات العمومية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المناطق، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير الهياكل القاعدية الأساسية مثل شبكة الطرقات، الكهرباء، الاتصالات...⁽¹⁴⁾

- تحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على خلاف المؤسسات الكبيرة والتي تكون في الغالب متمركزة في المدن الكبيرة، ويساعد انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة على خلق فرص عمل ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقع فيه، ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، ويساهم وجود هذه المؤسسات في المناطق النائية في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة.⁽¹⁵⁾

- المساهمة في توفير فرص عمل كبيرة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم ضآلة حصتها في السوق العالمي وسيلة فعالة لامتصاص البطالة وبالتالي التقليل من الضغط الاجتماعي الذي تواجهه الحكومات، ويجب الإشارة إلى أنه حتى وإن كانت القدرة التشغيلية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الواحدة محدودة فإن وجود عدد كبير من هذه المؤسسات بفضل ما تتمتع به من خصائص يسمح لها مجتمعة بتشغيل أعداد كبيرة من العمال، كما تساهم هذه المؤسسات أيضا في إعادة إدماج العمال المسرحين من مناصب عملهم وذلك نتيجة الإفلاس في بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة.⁽¹⁶⁾

- ترقية الاقتصاد العائلي: من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت، إذ أن الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الإنتاج غير المنظم ووضعت له إطارا قانونيا قصد إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم بتشجيعه على المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية، كما أن هذا النوع من الإنتاج يحافظ على الاستقرار الاجتماعي ويوفر موارد رزق عائلية تسد الكثير من أبواب الفقر والبطالة.⁽¹⁷⁾

- التوزيع العادل للدخل: نتيجة تواجد عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق البلاد الواحد والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة تمكن من جعل النشاط الاقتصادي يقترب من الأعداد الهائلة للأفراد والعمل على خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل جهات البلد، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الكبرى وإهمال المناطق الريفية والصحراوية أو المناطق النائية منه، وبالتالي ينشأ نوع من العدالة في توزيع الدخل المتاحة وهو ما تفتقده العديد من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف غير تنافسية.⁽¹⁸⁾

كما تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة المختلفة والتي تستوعب عمالة نسائية كبيرة مثل الخياطة والتطريز وغيرها، ويساعد هذا على الاستغلال الأمثل لليد العاملة النسائية وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهم وتدعيم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وبالتالي التقليل من البطالة النسائية.⁽¹⁹⁾

ثالثا: هينأت دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدها بالدعم المالي والفني ومتابعتها اعتمدت الحكومة الجزائرية على خلق أجهزة وبرامج تساهم في مجملها بحل مشاكل تمويل العديد من المستثمرين وإقامة عدد كبير من المشاريع الاستثمارية.

1. تقييم حصيلة وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقدم وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المساعدات لأصحاب هذا القطاع بهدف إنشائها وتنميتها وتطويرها، من خلال تقديم استشارات ومعلومات في تطبيق المشاريع ومتابعتها في مراحل الإنجاز والاستثمار، وتقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة وبشروط ميسرة وبتراكيب مالية متنوعة، وتقديم المعدات والأدوات المختلفة وذلك حسب طبيعة برنامج كل وكالة.

1.1 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ .

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سنة 1996 بهدف العمل على نجاح مهمة التشغيل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المساعدة في تقديم العمل لطالبيه، وتعمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على تقديم الدعم للشباب العاطل عن العمل وتمكينه من إنشاء وتوسيع مشاريعه وتقديم المساعدات والاستشارات ومرافقته ومتابعته في مراحل الانجاز.

ولقد ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساندة ودعم ما يقدر بـ 315 587 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بقيمة مالية تجاوزت 657 259 مليون دج وذلك خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى سنة 2016، وهذا ما ساهم في تراجع نسب البطالة وتحقيق مستوى من التشغيل وتوفير مناصب شغل وتقدر هذه المناصب بـ 731 592 منصب شغل، وهذه الحصيلة موزعة على كافة القطاعات وعلى مختلف جهات الوطن.⁽²⁰⁾

ويمكن توضيح تطور حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2016 في الجدول الموالي:

جدول رقم (1): حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ (2004 - 2016).

السنة	عدد المؤسسات الممولة	القيمة المالية (مليون دج)	مناصب الشغل
2004	6 691	14 584	19 077
2005	10 549	27 939	30 376
2006	8 645	24 337	24 501
2007	8 102	23 586	22 685

31 418	30 663	10 634	2008
57 812	62 947	20 848	2009
60 132	69 821	22 641	2010
92 682	137 286	42 832	2011
129 203	213 742	65 812	2012
96 233	158 019	43 039	2013
93 140	157 298	40 856	2014
51 570	-	23 676	2015
22 766	-	11 262	2016
731 592	920 223	315 587	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

من خلال الجدول اعلاه نجد أنه وصل أكبر عدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سنة 2012 وذلك بـ 65 812 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بقيمة مالية تقدر بـ 213 742 مليون دج وتم من خلال هذه المؤسسات استحداث ما عدده 129 203 من مناصب الشغل.

هناك تذبذب في القيمة المالية المقدمة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالزيادة والنقصان من سنة 2004 (14 584 مليون دج) إلى سنة 2008 (30 663 مليون دج)، لتشهد الحصيلة المالية المقدمة من الوكالة بعد ذلك زيادة إلى أن تصل إلى ذروتها في سنة 2012 بقيمة 213 742 مليون دج وهذا إثر تطبيق الإجراءات الجديدة المتخذة من قبل المجلس الوزاري المشترك في 22 فيفري 2011 وتعديل المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ومستوى الدعم المقدم للشباب المقاول، ثم تشهد الحصيلة انخفاض كبير بعد ذلك في سنتي 2013 و2014 بقيمة 55 723 مليون دج و56 444 مليون دج على التوالي وهذا راجع إلى نتيجة الظروف الاقتصادية خلال هذه الفترة.

ترتكز معظم المؤسسات المتحصلة على الإعانات والتسهيلات المالية في المنطقة الشرقية من الوطن بنسبة تقدر بـ 34% من إجمالي المؤسسات (70 480 مؤسسة) وباستفادة مالية تصل إلى 338 845 مليون دج وهذا راجع إلى الطبيعة المناخية للمنطقة الشرقية وتركز المشاريع الاقتصادية بها وتوفر المعدات والأدوات والشروط المساعدة في إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بهذه المنطقة، في حين نجد أن نسبته 29 %

من المشاريع متمركزة في المنطقة الغربية (80 586 مؤسسة) بقيمة مالية تقدر بـ 250 077 مليون دج، أما منطقة الوسط فتقدر نسبة تمركز المشاريع بها بـ 25% بقيمة مالية وصلت إلى 250 077 مليون دج، أما المنطقة الجنوبية من الوطن فهي أقل حظا في احتوائها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من إعانات وتسهيلات ودعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وذلك بنسبة منخفضة مقارنة بباقي المناطق وتقدر بـ 12% من النسبة الإجمالية (33 738 مؤسسة) بقيمة مالية 92 245 مليون دج، وهذا الانخفاض راجع إلى الظروف المناخية الصحراوية وارتكاز المشاريع الاقتصادية بالمناطق الشمالية من الوطن ونقص المعدات والأدوات والشروط المناسبة لإنشاء المشاريع الاستثمارية بهذه المناطق.

وعلى الرغم من محاولة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقديم الدعم والمساعدة للشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد والذي لم يجد عملا بهدف امتصاص البطالة وتنمية الاقتصاد الوطني والاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا الأمر اصطدم بواقع الشروط والإجراءات البنكية في عملية تمويل المشاريع ومشكل معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك والذي يتنافى مع مقومات المجتمع الجزائري، فالبنوك تتعامل مع هذه المشاريع كغيرها من المؤسسات وبنفس المعايير والشروط، واللجوء أكثر في تمويلها للمشاريع ذات المردودية السريعة والربح الكبير وضمان الوفاء بالدين عند تاريخ استحقاقه، بالإضافة إلى عامل بيروقراطية الإجراءات الإدارية الذي يواجهه الشباب الحامل للمشاريع وذلك قبل الحصول على القرض وطول مدة دراستها، ومشكل الملفات والوثائق المطلوبة التي لا حدود لها، وعدم قيام الوكالة بالدراسات التقنية والاقتصادية الضرورية لضمان نجاح عملية التمويل، مع غياب عنصر المرافقة والمتابعة في المؤسسات المستحدثة من قبل الوكالة لضمان إنجازها في الوقت المحدد، ونقص الخبرة في إدارة المشاريع من قبل المستثمرين وغيرها من العراقيل التي أعاققت حصول الشباب على الدعم من الوكالة وفشل مشاريعهم، وهذا ما جعل حصيلة الدعم المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب رغم عملها لمدة طويلة في هذا المجال مقارنة بباقي الهيئات الأخرى المدروسة (بداية نشاطها في 1997) والامتيازات والإعانات المقدمة من الوكالة غير كافية لا من ناحية عدد المؤسسات المدعومة ولا من حيث عدد مناصب الشغل المستحدثة ولا من حيث تحقيق أهداف الحكومة المسطرة من قبل هذا البرنامج.

2.1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية. (21)

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلف بدون فوائد منها ما هو موجه لعملية شراء المواد الأولية ومعدات التجهيز ومنها ما هم موجه لعملية انطلاق وإنشاء مشاريع جديدة، كما تقدم الاستشارات لهذه المؤسسات، وقد ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تقديم الإعانات بمختلف أشكالها. (22)

وعلى الرغم من حداثة تجربة القروض المصغرة في الجزائر إلا أن هذه الوكالة عملت منذ بداية نشاطها (2005) وإلى نهاية سنة 2016 على تقديم ما يقدر ب 785 317 قرص بقيمة مالية تصل إلى 48 789 924 867,33 دينار موزعة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في مختلف جهات الوطن، وهذه القروض موجهة في معظمها للقطاع الصناعي (الصناعات الصغيرة والتقليدية) واستفاد من أغلبية هذه القروض النساء الماكثات في البيت والشباب العاطل عن العمل وسكان الأرياف، كما ساهمت بذلك في توفير 1 177 976 منصب شغل خلال عشر سنوات وبالتالي فهي تعتبر من أهم الهيئات التي تعمل على مكافحة البطالة في الوطن.

ومن خلال هذه الحصيلة يمكن القول بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لم تتمكن من الوصول إلى النجاح المطلوب والذي تسعى إلى تحقيقه السلطات العمومية من خلالها، وذلك بسبب اصطدامها بمجموعة من النقائص والصعوبات التي تتمثل في:

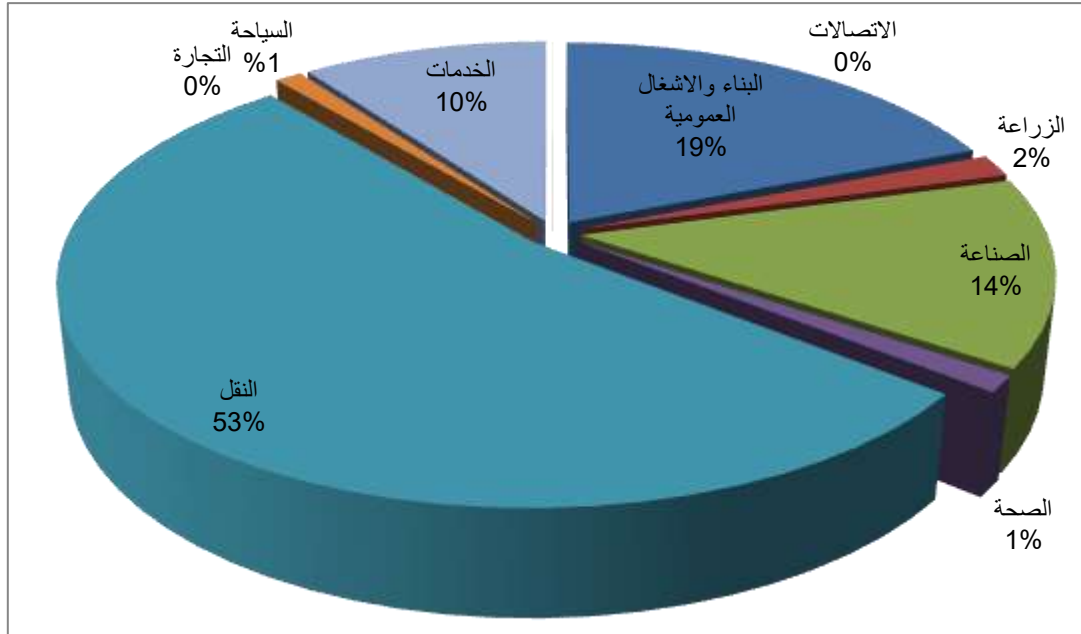
- ضعف النظام المالي في الجزائر وارتباط عملية التمويل المصغر بالبنوك العمومية وعدم وجود مؤسسات مالية مختصة في منح القروض المصغرة، وهذا ما ينتج عنه بطبيعة الحال وجود البيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الممولة، بالإضافة إلى عدم قدرة البنوك على تلبية كل الطلبات على القروض المصغرة؛
- عدم قدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدين من القروض على سدادها في آجالها المحددة، وذلك نتيجة انعدام عملية توجيه ومتابعة المشاريع من قبل الوكالة؛
- العدد الكبير من الطلبات على القروض على مستوى الدوائر يصعب أمر دراسة كل الملفات؛
- غياب الضمانات من المستفيدين في إطار برنامج القرض المصغر وهذا ما يمنع البنوك في بعض الحالات من منح القروض (خاصة القطاع الفلاحي الذي يحتوي على عنصر المخاطرة)؛
- غياب مراكز التوعية وتوفير ونشر المعلومات والإحصائيات حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- طول مدة دراسة المشاريع ومعالجة الملفات من قبل إدارة الوكالة وذلك نتيجة صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية؛
- نقص الخبرة والكفاءات العلمية والمهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة خاصة فيما يتعلق بالقدرة على التحكم في المعلومات؛
- غياب التنسيق المحكم بين الهيئات المكلفة بتسيير برنامج القرض المصغر والبنوك وعدم مرونة الإجراءات والشروط البنكية وهذا ما أثر سلبا على تراجع الكثير من المشاريع.

3.1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

تعمل الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير الاستثمار على ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها واستقبال أصحاب المؤسسات الاستثمارية وتوجيهها ومتابعتها وتسهيل كل الإجراءات المتعلقة بإنشاء هذه المؤسسات، وتقديم الامتيازات والإعفاءات لهذه الاستثمارات، وقد بدأت الوكالة نشاطها في سنة 2002، ولقد أثبتت هذه الوكالة نجاعتها في جلب المستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال توفير مجموعة من القوانين المنظمة والمسهلة ومحاولة توفير جميع الشروط لإيجاد مناخ استثماري ملائم لجلب عدد كبير من المستثمرين الأجانب، والهدف منها دفع فعال لوتيرة التنمية المستدامة⁽²³⁾، حيث بلغت القيمة المالية لحصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بداية نشاطها 10 584 134 مليون دج ووجهت إلى ما يقدر بـ 62 982 مؤسسة في كافة جهات الوطن، وعملت على استحداث ما يقدر بـ 1 018 887 منصب شغل وهذا حتى نهاية سنة 2016.

ونوضح في الشكل الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعم الوكالة على مختلف القطاعات منذ بداية نشاطها:

الشكل رقم (1): حصيلة المؤسسات المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب قطاع النشاط (2002-2016)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم، 08، 12، 16، 20، 24، 26، 28، 30.

لقد تركزت أغلبية الامتيازات والتسهيلات والدعم الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع النقل بنسبة أكثر من 53% من إجمالي المؤسسات الاستثمارية المصريح بها، حيث توفر هذه المؤسسات الاستثمارية ما نسبته 16% من مناصب الشغل من إجمالي ما تقدمه المؤسسات، في حين كانت نسبة المؤسسات المستفيدة في قطاع البناء والأشغال العمومية 19% والتي توفر نسبة 25% من المناصب

الإجمالية للشغل، أما الصناعة فنسبة استفادتها 14% من دعم الوكالة، ثم يأتي قطاع الخدمات بـ 10%، وباقي القطاعات الأخرى (الزراعة، الصحة، التجارة، الاتصالات، السياحة) فكانت نسبة المؤسسات المستفيدة من الدعم تتراوح ما بين 0,003% و 2%.

إلا أن المشكلة الكبيرة التي يعاني منها المستثمرون أصحاب المشاريع والتي تتعلق بالعقار الصناعي وإيجاد أراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية عليها، بالإضافة إلى مشكل البيروقراطية في معالجة الملفات من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع وجود بعض الشروط المعقدة والمثبطة للمستثمرين كضرورة التمويل الداخلي وإجبار المؤسسات الأجنبية على تمويل مشاريعها من البنوك الجزائرية.

2. تقييم حصيلة صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعمل صناديق الدعم والتمويل كغيرها من الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم تسهيلات لإقامة هذه المؤسسات والإعانات التمويلية والإعفاءات الضريبية والجمركية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة إنشائها وتطويرها، بالإضافة إلى عمل بعض الصناديق على توفير الضمانات للبنوك لتسهيل حصول أصحاب المؤسسات على التمويل البنكي والاستشارات والمساعدات التقنية.

1.2 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

يساعد صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منح ضمانات لفائدة هذه المؤسسات ومتابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، ولقد قام هذا الصندوق منذ إنشائه وإلى نهاية سنة 2016 بمرافقة أكثر من 1 784 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ووصل مبلغ الضمانات الممنوحة إلى 48 559 917 333 دج، وذلك لتغطية القروض البنكية الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكان نصيب الجهة الوسطى من الوطن من هذه الحصيلة يقدر بنسبة 46% وذلك نظرا لاعتبار هذه المنطقة يكثر فيها تركز السكان وانتشار المشاريع الاستثمارية وتوفر المعدات والأدوات اللازمة لعمل هذه المشاريع على خلاف باقي المناطق الأخرى، أما كل من المنطقة الشرقية والغربية فنسبة الضمانات المالية في كل منها وصل إلى 28% و 22% على التوالي، في حين كانت نسبة القيمة المالية للضمانات بالمنطقة الجنوبية ضئيلة جدا تقدر بـ 4% من القيمة الإجمالية. وقد وصلت قيمة القروض المطلوبة إلى 98 389 370 027 دج، وقد ساهمت هذه المؤسسات في استحداث ما يقدر بـ 58 782 منصب شغل خلال هذه الفترة منتشرة في جميع مناطق الوطن.

يعتبر صندوق ضمان القروض كغيره من الهيئات يتلقى عددا كبيرا من طلبات الضمان على القروض إلا أن هذا يتجاوز القدرة المالية للصندوق وهذا ما يؤدي إلى رفض العديد من المشاريع، وقد عززت السلطات العمومية عن طريق قانون المالية السنوي وقانون المالية التكميلي لسنة 2009 رفع المستوى الأقصى للضمان إلى 250 مليون دج وهذا ما يساعد على تقديم الدعم لأكثر فئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن العامل الديني يمنع بعض الشباب من التقدم إلى الصندوق والاستفادة من خدماته وذلك بسبب الفائدة على القروض الممنوحة، بالإضافة أيضا إلى الشروط التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية من خلال نظام التعامل مع المخاطر الذي من شأنه أن يضمن لها وفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة لديونها.

2.2 حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI - PME:

يعمل صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحديد تجهيزات الإنتاج من خلال ضمان تسديد القروض البنكية والتي تستفيد منها هذه المؤسسات، ويكون المستوى الأقصى للقروض المضمونة 50 مليون دج.

وعلى الرغم من حداثة إنشاء هذا الصندوق إلا أنه تمكن من توفير عدد وفير من الضمانات لأصحاب المشاريع والتي وصل عددها في نهاية جوان سنة 2016 إلى 811 ملف قرض بقيمة مالية تقدر بـ 38 304 700 000 دج، مقدمة في معظمها من قبل البنوك العمومية على خلاف البنوك والمؤسسات المالية الخاصة التي يبقى تعاملها مع الصندوق ضعيف جدا على الرغم من تقليص نسب المخاطرة التي من الممكن التعرض لها من جراء منح القروض، بالإضافة إلى ارتكاز تمويل البنوك لمشاريع التوسع والتنمية وتحديد تجهيزات الإنتاج. وكما هو الحال بالنسبة لصندوق ضمان القروض فقد تعزز صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضمان المالي حسب قانون المالية لسنة 2009 بغية تحسين وتفعيل عملية معالجة ملفات القروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البنوك.

3.2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

كلف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمتابعة وتخفيف النتائج المترتبة عن التسريح الكبير للعمال المستخدمين في القطاعات الاقتصادية، وذلك لتطبيق مخطط التعديل الهيكلي عن طريق وضع مهن تسهل إعادة إدماج هؤلاء العمال عبر البحث الفعلي عن مناصب العمل وتقديم المساعدات والإجراءات لإنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة أو عن طريق التكوين أو... الخ.

ولقد ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في توفير الكثير من مناصب الشغل وتعويض العمال المسرحين من العمل نتيجة عملية الخصخصة المنتهجة من قبل الدولة والتي ينتج عنها تسريح المئات من العمال، فخلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2016 تم استحداث ما يقدر بـ 288 721 منصب شغل، وذلك من خلال المساهمة في إحداث مشاريع استثمارية ودعم الشباب عن طريق منح القروض، وكانت الحصيلة المالية المقدمة من الصندوق خلال هذه الفترة تقدر بـ 449 796,6 مليون دج موجهة نحو 138 716 مؤسسة.

وتبقى هناك عدة عوائق وصعوبات تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدين من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي تتمثل في نوع القروض المقدمة من الصندوق وكذلك العديد من الهيئات الأخرى وهو اعتمادها على الفوائد الربوية، وهذا ما يفسر عزوف بعض الشباب البطالين عن الإقبال لمثل هذه البرامج والهيئات، بالإضافة إلى الشروط التي تفرضها البنوك عند طلب الحصول على القروض والإجراءات الإدارية التي تحول في بعض الأحيان دون دراسة الملفات في الوقت المحدد لها قانونا وهي 3 أشهر وذلك نتيجة نقص الإمكانيات البشرية لبعض البنوك، بالإضافة إلى أن هناك بنوك ترفض الملفات لغياب الضمانات بالرغم من وجود صندوق الضمان عن الأخطار الناجمة عن القروض الذي يعوض 70 % من القروض البنكية بما في ذلك الفوائد، وهناك بنوك أخرى ترفض تمويل بعض المشاريع لوجود عنصر المخاطرة.

كما يعاني أصحاب بعض المشاريع من صعوبات في تسديد قروضهم اتجاه البنك أو الصندوق، بالإضافة إلى مشكل آخر يواجهه أصحاب المشاريع بعد حصولهم على قرار الامتياز من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عند الانطلاق في المشروع وهو صعوبة الحصول على وثيقة الاستفادة من الامتيازات الضريبية التي تمنح لهم من قبل مصلحة الضرائب.

الخاتمة والتوصيات:

ساهمت الوكالات والصناديق التي أقامتها الحكومة بغية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر في إقامة مشاريع متنوعة النشاطات والفروع منتشرة في كافة أرجاء الوطن واعطاء امتيازات إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال هذه الدراسة نقدم مجموع التوصيات المتمثلة في:

- العمل على إصلاح النظام البنكي في مجال دعم وتمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع مشروع تمويل وإقراض خاص بها وخاصة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة والتي تجد صعوبة كبيرة في الحصول على مصدر تمويلي مناسب.
- تشجيع الحكومة على دعم إنشاء نسيج مكثف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا بهدف الزيادة في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره.
- تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك بغية الاستفادة عدد أكبر من المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها عند الانطلاق في مشاريعهم الاستثمارية،
- العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية انجاز المشاريع المستفيدة من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط وتقديم الدعم والمساعدة في الجانب الإداري والتسيري والمحاسبي لاكتساب الخبرة والقدرة على الاستمرار والابتكار، بهدف التقليل من مشاكل فشل المشاريع المنجزة أو إيجاد صعوبة في عملية تسديد القروض.
- العمل على إلغاء الفائدة الربوية على القروض الممنوحة من قبل الهيئات والبرامج المتعلقة بدعم الشباب، والعمل على إيجاد إجراءات بديلة لا تتعارض مع مقومات المجتمع الجزائري، كالتمويل الإسلامي مثلا من خلال المضاربة والمشاركة.
- العمل على إحداث بنوك ومؤسسات مالية بقوانين وتشريعات تعمل على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتكيف بصورة فعالة مع خصوصيات هذا القطاع كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة، وجذب صغار المدخرين، حيث تلعب هذه المؤسسات المالية دور الوسيط المالي بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على دراسة طبيعة المشروع ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع.

قائمة المراجع :

1. عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص، 1039.
2. عبد الله خبايا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص، 19.
3. عثمان بوزيان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص، 768.
4. توفيق برياش، أنيس كشاط، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والمأمول المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص، 05.
5. عثمان علام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 جانفي 2015، ص - ص، 03-07.
6. عثمان علام، مرجع سابق، ص، 10، 11.
7. عبد العزيز جميل مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص، 33.
8. جمال بلخياط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص، 635.
9. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهونات المستقبل، غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص، 08.
10. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص، 94، 95.
11. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006-2007، ص، 132، 133.
12. السعيد بريكة، فوزي شوق، دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2006-2011)، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012، ص 08.
13. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2004، ص، 25.
14. عيسى دراجي، لخضر عدوكة، الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 ماي 2012، ص، 11.

15. آمال بوسمينة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لدعم الصادرات في ظل التطورات الراهنة، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012، ص 06.
16. عبد الرحمان مغاري، رشيد بوكساني، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير الشغل: حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 18-19 ماي 2011، ص، 765.
17. عيسى دراجي، لخضر عدوكة، مرجع سابق، ص، 11.
18. ساسية عناني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية —دراسة حالة ولاية قالمة—، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص، 92، 93.
19. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص، 77.
20. Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information economique ; DSIS ; bulletin, N° 2 , N° 4 ,N°8, N° 12, N° 16
21. Ministère de petite et moyenne entreprise et de la Promotion de l'Investissement, direction Générale de la Veille Stratégiques, des Etudes Economique et statistiques, Bulletin d'information statistiques de la PME, bulletin, , N° 20, N° 24 , N° 26 , N° 30.